البدائل المتاحة لتنويع الإقتصادي في الجزائر " النموذج الإقتصادي الجديد للنمو "

د. سابق نسيمة / أ .عبدالعزيزضياقي (جامعة الحاج لخضرباتنة "1")

البريد الإلكتروني:nassima.sabeg@univ-batna.dz

الملخص:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري ،جملة من التحولات و التغيرات المرتبطة بشكل وثيق بسعر النفط في الاسواق الدولية ، الأمر الذي حتم عللا الحكومة اتخاذ العديد من الاجراءات في شكل اصلاحات هيكلية كرد فعل، بغرض التخلص من التبعية لتقلبات اسعار برميل النفط في الاسواق الدولية.

إن هذه الاصلاحات و على كثرتها و تعدد اسمائها ، لم تؤتي اكلها و لعل آخرها ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو لسنة 2016، كرؤية استشرافية جادة لتنويع الإقتصاد الجزائري في افاق 2030.

إذ تهدف هذه الورقة البحثية لتعرف بهذا النموذج ، و ماهي فرص نجاحه كبديل لتنويع الإقتصاد الجزائري مع التعريج على اهم الإنتقادات و نقاط الظل لهذا النموذج .

الكلمات المفتاحية: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، الإصلاحات الهيكلية، التنويع الإقتصادي ،الجزائر.

The Summary:

The Algerian economy has defined a number of changes and changes closely related to the price of oil in international markets. This has forced the government to take many measures in the form of structural reforms in reaction to eliminate dependence on fluctuations in oil prices in international markets.

These reforms, many of them and their multiple names, have not yet come to fruition. Perhaps the latest is the new economic model of growth for 2016, as a serious forward-looking vision for diversifying the Algerian economy in the horizons of 2030

The purpose of this paper is to identify this model, and what are its chances of success as an alternative to the diversification of the Algerian economy with an emphasis on the most critical criticisms and shadow points of this model

Keywords: *new economic model of growth, structural reforms, economic diversification, Algeria.*

مقدمة

لقد كان لإنهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية بالغ الأثر على اقتصاديات الدول الريعية ، حيث فرضت عليها الأزمة النفطية التوجه الى تكييف الإقتصاد و اعادة هيكلته مع متطلبات السوق العالمية و التوجه الى ما يعرف بالتنويع الاقتصاد .

و الجزائر كغيرها من الدول النفطية الريعية ، وجدت نفسها مجبرة على اعادة هيكلة و تنويع الإقتصاد و محاولة التخلص من سطوة الجباية البترولية ، من خلال تبنى ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو ، كمحاولة جادة لتنويع الإقتصاد الجزائري .

و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى اي مدى يمكن للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو ، ان يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني؟

و سيتم الإجابة عن الاشكالية من خلال العناصر التالية

أولا : مدخل تظري تأصيلي للتنويع الإقتصادي

1- مفهوم التنويع الاقتصادي
2- اشكال التنويع الاقتصادي
3- محددات التنويع الاقتصادي

ثانيا : ميكانيزمات التنويع الاقتصادي " النموذج الاقتصادي الجديد "

1- تعريف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو
2- أهداف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو
3- مراحل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو
4- وسائل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو
5- الخطوط التوجيهية للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو

ثالثا :النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

أولا : مدخل نظري تأصيلي للتنويع الإقتصادي

4-مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا[1]

يُعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تقليل الاعتماد على مورد وحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[2]

يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي حسب اتجاه كل منهما: فهناك **التنويع** الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، **والتنويع الرأسي** الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أوالمستوردة[3].

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج(المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية(أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة . كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذا ت فوائض رأس المال .ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق. حيث يعد التنويع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصادياتها بشكل عام بالافتقار إليه[4]

ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[5]

كما يمكن تعريفه بأنه "الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات ، و تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات[6].

و يعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه :" تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، ففي معناه البسيط يشار إلى التنويع بـ "**عدم وضع البيض في سلة واحدة** [7].

وفي معناه الضمني: هو إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره، من خلال العمل على تعزيز نمو القطاع الخاص، وتقليص الدور القيادي للقطاع العام في اقتصاديات الدول[8]

وفي معناه العام هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، وفي الحقيقة التنويع يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات[9]

اشكال التنويع الاقتصادي :

يوجد جوانب و اشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي[10] :

أولا :التنويع في الهيكل الصناعي الانتاجي المحلي للبلد.

ثانيا :التنويع في الصادرات من خلال توسيع سلة الصادرات و البحث عن أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي يمكن ان نميز بين تنويع المنتجات و تنويع الأسواق من خلال التركيز على الاسواقالاقليمية الناشئة، او اعادة اكتشاف السوق المحلية.

أ –تنويع الهيكل الانتاجي(الصناعي):و يتعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب في الانتاجية ، هذا ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد و المنحصرة في تصدير المنتجات الخام و الاولية، و على هذا الاساس لابد من السعي لدخول فضاءات جديدة ، تسهم في التخلص من محدودية الانشطة الانتاجية و تفادي ظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو العلة الهولندية ، التنويع ايضا يمكن ان يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو انشطة ذات مستويات اعلى من التكنولوجيات و المهارات، و بالتالي التنمية بمعنى اكثر شمولية ، و من وجهة النظر هذه فإن تحقيق التنمويع الاقتصادي في تواحي كثيرة ينعكس ايضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود و حتمية امتلاكهم الموارد الطبيعية و بناء القدرات الانتاجية في قطاعات اخرى.

ب –التنويع الخارجي(تنويع الاسواق)هو على نفس القدرة من الاهمية ، اذ ان الاعتمادالمفرط على سوق واحدة او عدد قليل من الاسواق يحمل مساوئ واضحة ، حيث ان انخفاض الطلب يمكن ان يؤثر عكسيا على الاقتصاد لذا يجب البحث عن التنوع في الاسواق و المنتجات، فهذه الاخيرة يمكن ان تفتح العديد من الاسواق من خلال جودة المنتجات و تقليل تكلفة الانتاج الامر الذي يحقق ميزة تنافسية للإقتصاد.

محددات التنويع الاقتصادي:

<u>مؤشرات الحوكمة</u>: يعتبر الحكم الراشد شرطا اساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي ، حيث ينطوي هذا الاخير على تصميم و تنفيذ سياسات هادفة القطاعات الناشئة و التأكد من امكانية تطورها في بيئة تسمح لها بالإزدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.و على الضعيد الاقليمي هناك حاجة ماسة للتنسيق الفعال بين صناع القرار و الجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الاقليمية و الدولية،فتلك القيادات الوطنية الاقليمية من أفراد و مؤسسات تشكل القاطرة و القيادة التنفيذية التي ترسم اطارا للتنويع الاقتصادي

فوجود القيادة التنفيذية ضروري لسياسة التنويع الاقتصادي في اتجاهات مختلفة ، ينعكس من خلال وجود ادارة اقتصادية رشيدة للموارد الطبيعة ، وكذا وجود اطار قانوني تشريعي مستقر يدعم النشاط الاقتصادي و يوفر مناخ ملائم للاستثمار[11].

دور القطاع الخاص :تعتبر الإسكوا (ESCWA) التنويع الاقتصادي بأنه الحد من الدور الريادي للقطاع العام من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص،هذا الاخير يمكن ان يلعب دورا رياديا من خلال الابتكار و استغلال الفرص في القطاعات غير المستغلة ، حيث يمكنه على سبيل المثال الإستثمارفي مجالات البحث و التطوير للانشطة الجديدة،اضافة الى ذلك فالشركات الخاصة غالبا ما تعمل في حدود قطاعات جديدة و تحديث ابتكارا و تميزا في اعمالها،الأمر الذي يحتم على الحكومة توفير سبل تعزيز ريادة الاعمالمن خلال رسم سياسات صناعية و تجارية و ازالة العقبات و العوائق البيروقراطية من امام الشركات ،و إزالة الفوارق بين القطاع القطاع العام و القطاع و معاملتهم على قدم المساواة ، فالهدف واحد وهو المساهمة في التنويع الاقتصادي للبلد[12].

الموارد الطبيعية :من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي،هي الموارد الطبيعية حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة حجم الصادرات و السلع المنتجة محليا،و تقديم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني،لكن ما يلاحظ غالبا هو عدم توافق و انسجام هاتين الاخيرتينمن موارد طبيعية و سياسة التنويع الاقتصادي خاصة في الدول الافريقيةبما فيها الجزائر،و يرجع ذلك الى عدم توافق الارادة السياسية في رسم سياسات اقتصادية تكفل الاستغلال الامثل والرشيد لعوائد تصدير تلك الموارد الطبيعة في شكل استثمارات في الصناعات التحويليةوالقطاعات الخدمية كالسياحة مثلا.، مما يتيح لها توسيع مجالات تنويع الصادرات[13].

العوامل الإقليمية :و تتمثل في التكتلات الإقليمية السياسية و الإقتصادية ،حيث تعبر التكتلات عن إستراتيجية و توافق في الرؤى حول قضايا سياسية و اقتصادية تخدم مصالح اعضاء التكتلات ، في شكل اندماج اقتصادي او تكامل اقتصادي يهدف الى ازاحة الحواجز الجمركية و تسهيل عبور رؤوس الاموال و تحسين مناخ الاستثمار.

الإطار الدولي: المقصود هنا بالاطار الدولي درجة الانفتاح على الاسواق الخارجية ، من خلال الإندماج في التكتلات الدولية على غرار المنظمة العالمية للتجارة حيث انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة ساهم ذلك في جلب منافع اقتصادية تعود بالايجاب على سياسة التنويع الاقتصادي عن طريق الولوج لأسواق جديدة و بمنتجات جديدة، كما يسهم النعاون الدولي في تعزيز سياسة التنويع الإقتصادي من خلال سياسة المساعدات الفنية و التقنية الممنوحة من طرف الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي.

القدرات المؤسسية و الموارد البشرية :تسهم الموارد البشرية و القدرات المؤسسية بقسط معتبر في عملية التنويع الاقتصادي ،فهي بمثابة عوامل مساعدة و الدافعة لإثراء المنتجات المصدرة للخارج ، فكلما توفرت البنى التحتية و اللوجستكية من موانئ، موانئ جافة ، مطارات ، شبكة طرقات حديثة و سكك حديديةاسهم ذلك في تسهيل عمليات التصدير ، كما ان للموارد البشرية المؤهلة و الكفأة المنفتحة على اقتصاد المعرفة ،دورا بارز في تعزيز

روح المبادرة و الابتكار لدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة و العامة، كل هذا بطبيعة الحال ينعكس على جودة المنتجات الموجهة للتصدير الامر الذي يعطي لها تنافسية في الاسواق الاقليمية و الدولية.

ثانيا : ميكانيزمات التنويع الاقتصادي " النموذج الاقتصادي الجديد" للنمو

اعتبر موضوع التنويع الاقتصادي منذ 1930 بمثابة الرهان الاساسي للسياسات التجارية و الصناعية،كما اعتبر منذ ذلك الوقت موضوعا مركزيا فغي النقاشات و السياسات التنموية،بينما الجزائر لم تدرك تلك الجزئية الى يومنا الحاضر، وبقي الاقتصاد الجزائري مرتبطا و مرهونا بالعائدات النفطية الى ان ادرج هذا المطلب كركيزة اساسية في النموذج الاقتصادي الجديد.

يعبر النموذج الإقتصادي الجديد للنمو عن توجه سياسي اقتصادي املته الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد جراء انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية .

1- تعرف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو:

تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الإثنين 10 أفريل 2016 ،الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016 ، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهو عبارة عن:" خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت عليها اسم "نموذج الاقتصادي الجديد" للنمو، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21 صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت.

وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية ، و التقليل من عجز الميزانية مع مطلع عام 2019 مع تعبئة الموارد الاضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، أما فيما يتعلق بجانب التنويع فيتمثل الأمر أساسا في التركيز أساسا على زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5 بالمائة سنويا خلال الفترة 2020-2030 ورفع الدخل الفردي بمرتين مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التركيز الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي.

في هذا المقام يجب التذكير بأهداف النموذج و مراحله و خطوطه العريضة.

2- أهداف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

أ- المسار المتواصل للنمو ب- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية ج- عصرنة القطاع الفلاحي .

د- الإنتقال الطاقوي و- تنويع الصادرات.

3- مراحل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

تتمثل مراحل هذا المسعى في :

أ- مرحلة الإقلاع (2016-2019)

ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

ب- مرحلة الإنتقال (2020-2025)

فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني

ج- مرحلة الإستقرار (2026-2030)

يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

4- وسائل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

4-1- الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات و تطوير الصادرات خارج المحروقات

من خلال اللجوء الى اتخاذ اجراءات وقائية للحد من استنزاف احتياطي الصرف ، بالعمل على اصدار رخص الإستراد للمتعاملين الإقتصادين، لكن هذا الأخير اثار حفيظة و انزعاج المتعاملين الاقتصادين في الداخل و الشراكاء الأجانب الامر الذي عجل بإسقاط هذا الإجراء ، و اللجوء الى سياسة حمائية برفض ضرائب مرتفعة تصل الى 200% حماية للمنتج الوطني و تضيقا لقنوات خروج العملة الصعبة للخارج.

4-2- التحفيز على انشاء المؤسسات

على اعتبار ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حلقة وصل للقتصاد الوطني للوصول لمرحلة التنويع الاقتصادي ، بالتركيز على تقديم التحفيزات و الاعفاءات الجبائية من خلال توفير العقار الصناعي و تسهيل الاجراءات الادارية لإنشاء تلك المؤسسات خاصة في مجال المناولة الصناعية و تشجيع المؤسسات الناشئة في مجال البرمجيات و الذكاء الصناعي.

4-3- استكمال الاصلاح البنكي .

في اطار السياسة الوطنية للإصلاحات ، يعرف القطاع المالي جملة من الاصلاحات التي مست العديد من المجالات ، لعل أهمها على الاطلاق هو القطاع البنكي الذي عرف محاولات جادة من خلال التوجه الى

التسيير الإقتصادي للمؤسسات المالية و الإبتعاد عن التسيير الاداري ، و البحث عن النجاعة الإقتصادية في منح القروض .

4-4- تطوير سوق رؤوس الاموال.

وذلك من خلال تحفيز المتعاميلين الإقتصاديين للولوج لعالم البورصة لإعطاء ديناميكية للإقتصاد الوطني، و جعل تعاملات بورصة الجزائر مؤشرا لقوة المؤسسات الجزائرية ، دون اهمال لفتح رأس مال المؤسسات لشريك الاجنبي .

5- الخطوط التوجيهية للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو

5-1 التنويع الصناعي :و يرتكز على دعم الاستثمار المنتج ، و لا سيما القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة او مزايا مقارنة و بالاخص الصناعات الالكترونية و الرقمية، الصناعات الغذائية ، و تركيب السيارات و صناعة الإسمنت و الحديد ،و الصتاعة الصيدلانية و قطاع السياحة و النشاط البعدي للمحروقات و النشاط البعدي للموارد المنجمية.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخري يتراوح بين 6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

5-2 تأمين الموارد الطاقوية و تنويعها: من خلال ترقية النجاعة الطاقوية بالحد من تبذير الطاقة وزيادة الإهتمال بقطاع الطاقات المتجددة من خلال تشجيع الإستثمار في هذا القطاع ، فضلا عن ترقية الطاقات الاحفورية غير التقليدية ، على غرار الغاز الصخري

4-3 الإنتشار الاقليمي للتنمية الصناعة : من خلال اعداد خريطة اقليمة للاستثمارات و تحسين تسيير العقار الصناعي،وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة و المقدر عددها بـــ 50 منطقة.

5-4 توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات : خصوصا مع مراجعة القانون الاساسي للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات ، و اقامة مجلس وطني استشاري من اجل ترقية الصادرات ،و تشجيع انشاء المؤسسات المصدرة و دعم الالصادرات الناشئة.

أما فيما يخص تطوير القطاع الفلاحي فلم يتم التطرق اليه في النموذج الإقتصادي الجديد للنمو، فيظل يسترشد و يسيير بتدابير الدعم الفلاحي لسنة 2009، و كذا المساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر افريل 2014[14].

على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ: 6.5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2.3 : مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

و يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات.

و يسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره."

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه."

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة."

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

و من اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الاساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تاسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة اصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضفاء اكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية[15]

و لأجل بلوغ الأهداف المسطرة لنموذج الاقتصادي الجديد ، تم تسطير ستة (6) محاور إستراتيجية:

- **تحفيز المقاولاتية في الجزائر:** من خلال تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **تمويل الاستثمار:** من خلال تقديم تسهيلات بنكية للمتعاملين الإقتصادية ، و محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية.

- **السياسة الصناعية والتنويع:**من إعادة بعث المجمعات الصناعية الكبرى على غرار مجمع الحديد و الصلب بالحجار قطاع النسيج .

- **تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:** و هو ما يعكسه استرجاع العقار الصناعي المهمل و غير المستغل و انشاء مناطق صناعية جديدة خاصة في الهضاب العليا و الجنوب.

- **ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية:**من خلال البحث عن النجاعة الطاقوية و ترشيد استعمال الطاقة و اعطاء اولوية لقطاع الطاقات المتجددة.

– **حكامة النموذج الاقتصادي الجديد:** من خلال حوكمة هذا النموذج الإقتصادي و ضرورة ارتباطه بالشفافية و المكاشفة و المساءلة و تغليب القانون.

و في ذات السياق تم الاشارة الى النموذج الاقتصادي الجديد ، في المرسوم التنفيذي رقم 18–86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي و ذلك من خلال مواصلة تنويع الاقتصاد الوطني و تفعيل النمو و لاسيما خارج المحروقات من خلال[16]:

- تحسين العرض العقاري و توفير القرض من خلال رفع حجم الاستثمارات.
- تعزيز السياسة التحفيزية لتوجيه الاستثمار اكثر فاكثر نحو القطاعات التي يتوفر الاقتصاد الوطني على مزايا المقارنة.
- عصرنة و تعزيز ادوات المرافقة و ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- اعداد مدونة للمنتجات الوطنية من السلع التجهيزو المدخلات و تبلغ الى المستثمرين و مقدمي الأوامر.

ثالثا :النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو[17]

لعل أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الاعلام هي عدم وضوح محاوره، وعدم بروز الإرادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص:

– بني النموذج على سيناريوين للتنبؤ بنجاح محور المالية العامة خلال الفترة 2016 – 2019 ، إلا أن كلاهما(المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم بإستمرار الانخفاض) يؤكد على إستمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسن وضعية أسعار النفط؛ أي 50 دولار للبرميل في سنة 2017 ، 55 دولار للبرميل في سنة 2018 ، فأن الميزانية تحقق عجز ب 1.9% من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة11% ، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108 ، ومعدل التضخم عند حدود 4 %، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى110 في سنة 2016، كما أن معدل التضخم كان في حدود % 6.40 في سنة 2016 ، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريوين كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة 2017 إلى حدود 111.42 دينار للدولار الواحد .

– تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعبارة أدق كما جاء في النموذج انتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دون وضع أية ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، فهل تعني الانتاجية تخلي الدولة عن دعم الصحة والتعليم وخدمات الحالة المدنية؟

في نفس الإطار يمكن الإشارة إلى ان الحكومة تسعى الى التوجه الى ما يعرف بالدعم الذكي من خلال مراجعة سياسات الدعم المتمثلة في التحولات الإجتماعية لصالح قطاعات السكن ، الصحة ،التربية ، التعليم ، الداخلية .

– ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنويع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الانتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار،و التركيز على وجه الخصوص الرقابة المتعلقة بالتهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، و حماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها.

- عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم ابراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر.

– كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد، إلا أنه وحسب وزير الطاقة والمناجم السابق (شكيب خليل) لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل اجراء على حدى.

– ترتكز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال،

إلا أن هذا الأخير ما زال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات نجد الحد الأدنى للأجور يساوي 18.000 دج، أي حوالى ضعف الحد الأدنى للأجور وهو ما يعادل 161 دولار ، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة (visa) في حدود 70 دولار، والعمولة عن كل عملية سحب 1 دولار مضافا إليها عمولة 1 بالمائة عن كل عملية دفع وسحب، فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، وذلك رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، كما أن القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على اجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته.

– ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعِب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني.

– لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016 إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الانهيار في أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير، ما تم ذكره في المرسوم التنفيذي رقم 18–86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.

خاتمة

إجمالا يمكن القول ان تقلبات اسعار النفط في الأسواق العالمية فرضت على الإقتصاد الجزائري في الكثير من المراحل التاريخية تبني سياسات اقتصادية كرد فعل آني ظرفي لتقليل من الصدمات الإقتصادية بعيدا عن التفكير الإستراتيجي لإعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري من خلال الجنوح لإستراتجيات التنويع الإقتصادي .

لقد تم تبنى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كخطة اقتصادية للخروج من التبعية النفطية للإقتصاد كأسهل الحلول المتاحة للحكومة من خلال زيادة الجباية العادية المتأتية من فرض المزيد من الضرائب ، الأمر الذي يستوجب زيادة قيمة الإستثمار المرتبط بضرورة تحسين مناخ الاعمال و تشجيع الإستثمار الذي يفرض وجود منظومة تشريعية مستقرة وجاذبة و محفزة رأس المال الوطني و الاجنبي .

كما تعتزم الحكومة الاستجابة وتلبية الطلب على العقار الصناعي عبر كامل التراب الوطني بهدف بعث الاستثمار، كما ستحرص السلطات العمومية على المتابعة الدائمة لملف العقار الصناعي بهدف الوقاية من محاولات تحويله وتجميده لما بعد الآجال المحددة دون انجاز الإستثمارات المقررة، و في شأن متصل تعكف الحكومة على توسيع وتأهيل مناطق النشاط الاقتصادي.

وتعتزم الحكومة الإبقاء على المزايا الواردة في قانون الاستثمار لفائدة المستثمرين بالرغم من الصعوبات الحالية على مستوى المالية العمومية، حيث سيتم الإبقاء على الأنظمة التفضيلية لتشجيع الاستثمار المقرر لفائدة المشاريع التي ستنجز بولايات الهضاب العليا والجنوب.

في المقابل من ذلك تسعى الحكومة تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية الى اعادة النظر في سياسات الدعم لبعض المواد من خلال تبني فكرة الدعم الذكي لفئات معينة .

من جهة أخرى، أسقط تماما العنصر البشري و مفهوم اقتصاد المعرفة من عملية التحول الاقتصادي الامر الذي يوحي بغياب خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الواعي والمستوعِب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني.

كما ان لجوء الحكومة الى التمويل غير التقليدي من خلال طبع مليارات الدينارات دون وجود مقابل لذلك في السوق يطرح العديد من التتساؤلات ، بالإضافة الى تراجع قيمة الدينار امام العملات الاجنبية و الارتفاع المتواصل لنسب البطالة و التضخم .

التهميش :

(1) Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Journal of African studies, Vole (17) - (2003) No.2, p. 51.

(2)عاطف لامي المرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاد في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد31، العراق، 2014، ص57.

(3) Isitt ime to rethink diversification in the GCC, report of EY, p6, see in: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-is-it-time-to-rethink-diversification/$FILE/ey-is-it-time-to-rethink-diversification.pdf

(4)باهي موسى، رواينية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016، ص 135.

(5)بن يوب فاطمة، بوفلفل سهام، دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ، 8 ماي 1945، قالمة يومي 25 و26 افريل 2017، ص05.

(6)شكوري سيد محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 63.

(7) http://www.arab-api.org/ar يوم التصفح 2018/02/08

(8)بدرأحمد قايد ومحمد جابر السيد، معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع الإشارة إلى دولة قطر)،ورقة عمل: "تكثيف الأنسطة الإنتاجية بما يحقق تنويع القاعدة الاقتصادية"،وزارة الاقتصاد والمالية ، المملكة العربية السعودية، 10مارس 2013، ص3.

(9)عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والبدائل، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24،جامعة البصرة، 2013، ص8.

(10)باهي موسى و سعاد شعابنية ،استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي،ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار النفط، يومي 25و 26افريل2017 ،قالمة، ص11 و12

(11) OECD/United Nations (2011), Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing, p15.

(12)عبدالرزاقبن علي و نجوى راشدي،النمو التنويع الاقتصادي مؤشرات قياسه، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي ، ص9

(13)احمد دبيش و مروة بوقدوم ،النمو التنويع الاقتصادي مؤشراته، محدداتهو علاقته بالتنمية ، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي ، ص11

(14)مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس ، سبتمبر 2017، ص 6 و 7.

(15) www.mfdgi.gov.dz تم التصفح يوم 25/02/2018 الساعة على 15 :00

(16)–المرسوم التنفيذي رقم 18–86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجريدة الرسمية ،رقم 15 ، ص.13

[17]– ياسين العايب ، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الاوضاع المحلية والدولية الحالية:أ أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2 ، ص 47–49.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. عاطف لامي المرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاد في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد31، العراق، 2014.
2. باهي موسى، رواينية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016.
3. بن يوب فاطمة، بوفلفل سهام، دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ، 8 ماي 1945، قالمة يومي 25 و26 افريل 2017.
4. شكوري سيد محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
5. بدرأحمد قايد ومحمد جابر السيد، معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع الإشارة إلى دولة قطر)،ورقة عمل: "تكثيف الأنسطة الإنتاجية بما يحقق تنويع القاعدة الاقتصادية"،وزارة الاقتصاد والمالية ، المملكة العربية السعودية، 10مارس 2013.
6. عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والبدائل، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24،جامعة البصرة، 2013.
7. باهي موسى و سعاد شعابنية ،استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي،ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار النفط، يومي 25 و 26افريل2017 ،قالمة.
8. عبدالرزاقبن علي و نجوى راشدي،النمو التنويع الاقتصادي مؤشرات قياسه، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي.
9. احمد دبيش و مروة بوقدوم ،النمو التنويع الاقتصادي مؤشراته، محدداتهو علاقته بالتنمية ، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي.
10. مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس ، سبتمبر 2017.
11. المرسوم التنفيذي رقم 18–86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجريدة الرسمية ،رقم.15
12. ياسين العايب ، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الاوضاع المحلية والدولية الحالية:أ أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Journal of African studies, Vole (17) - (2003) No.2.

2. Isitt ime to rethink diversification in the GCC, report of EY, p6, see in: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-is-it-time-to-rethink-diversification/$FILE/ey-is-it-time-to-rethink-diversification.pdf.
3. OECD/United Nations (2011), Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing.

المواقع الإلكترونية:

1. http://www.arab-api.org/ar / تم التصفح يوم 2018/02/08
2. www.mfdgi.gov.dz تم التصفح يوم 25/02/2018 على الساعة00: 15